العولمة وآثارها على ظاهرة الفقر في البلدان النامية

م.م. حيدر عبد الأمير رزوق
المديرية العامة للتربية في محافظة كربلاء المقدسة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحديات المعاصرة الرئيسية التي واجهت البلدان النامية والمتمثلة بالعولمة وتأثيرها على ظاهرة الفقر باستخدام عدة مؤشرات مثل معدل التضخم ، والبطالة ، ومتوسط نمو الناتج والدخل percapita ، والإنفاق على الصحة والتعليم نسبة من إجمالي الناتج المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

المقدمة :

منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي أخذت قضايا الفقر والفقراء تحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي حتى غدت في الوقت الراهن تمثل صدارة اهتمامات وأولويات مختلف دول العالم ولاسيما النامية منها ، ويعزى ذلك إلى معاناة حوالي خمس سكان العالم من ظاهرة الفقر .

إن الاهتمام بظاهرة الفقر قد تفاوت نتيجة للتغيرات التي حصلت في الأجواء الاجتماعية والاقتصادية في العالم ، في الوقت الذي شهدت فيه قضايا الفقر والفقراء تراجعا في المدة الممتدة بين بداية الخمسينات وحتى عقد الثمانينات من القرن الماضي من حيث أولويات اهتمام المؤسسات الدولية ، إذ نجد إنها عادت لتطرح بقوة مع مطلع التسعينات ، وتزامن ذلك مع الكساد الاقتصادي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين واتجاه غالبية بلدان الجنوب إلى اعتماد آلية اقتصاد السوق .

وهذه التطورات وما نتج عنها من آثار سلبية على الدول النامية جعل مكافحة الفقر وتبني برامج التنمية أهدافا ستراتيجية للشعوب كافة .

فرضية الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها : ((إن للعولمة بمظاهرها المختلفة تأثيرات على ظاهرة الفقر في البلدان النامية)) .

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل أهم التحديات المعاصرة التي تواجه البلدان النامية المتمثلة بالعولمة وكيفية مواجهة الآثار التي تتركها على ظاهرة الفقر في هذه البلدان من خلال استعمال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية

(التضخم ، البطالة ، معدل نمو الناتج ، متوسط الدخل ، الإنفاق على الصحة والتعليم كنسبة من الناتج والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج) .

منهجية الدراسة:

أستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى تحليل مجموعة من المؤشرات المختارة وتطبيقها على بعض البلدان النامية.

هيكلية الدراسة :

ولتحقيق هدف الدراسة والتحقق من الفرضية الموضوعة فقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث تناول الأول الإطار ألمفاهيمي للفقر ، في حين ركز الثاني على مظاهر العولمة وآثارها على الفقر في البلدان النامية وأوضح الثالث أهم الستراتيجيات والسياسات المتبعة للإقلال من الفقر في البلدان النامية وانتهت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات .

المبحث الاول (الإطار النظري).

أولا : تعاريف الفقر :-

الفقر ظاهرة مجتمعية (اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية) ذات أبعاد إنسانية ينمو في سياق تاريخي مجتمعي جغرافي ضمن زمن محلي وعالمي في الوقت نفسه فهنالك الكثير من الأدبيات التي عنيت بهذا الموضوع وحسب التطور التاريخي , ففي نهاية القرن التاسع عشر تقدم (بنيامين رونتري) لتعريف الفقر وتوصل إلى أنه ((يتمثل بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية))[1] وهذا التعريف يجسد الفقر بحالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الحاجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والمتطلبات السكنية عن مستواها الملائم والحرمان من تلك السلع الضرورية التي تعد من المعايير الأساسية لوصف الفقر ، فضلا عن الافتقار للأصول المادية المولدة للدخل وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.

إن عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يقاس بصيغة الحاجات الأساسية أو الدخل المطلوب لإشباع هذه الحاجات ، لذلك فإنه قد تم تشخيصه على أساس نوعين من المقاييس المادية والفسلجية .

فالفقر القائم على أساس الاستهلاك والدخل هو بالدرجة الأساس يتمثل بالمقاييس المادية، أما العجز في كسب الحد الأدنى لمستويات الاستهلاك لتحقيق المعايير الفسلجية الرئيسية وهي عادة الفقر المطلق أو الحرمان Deprivation أما المستوى الأدنى من الاحتياجات الأساسية فيعبر عنه بخط الفقر المدقع الذي يساوي التكاليف الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن بدونها البقاء على قيد الحياة إلا لمدة قصيرة ومن دون هذا الخط ستجد الفاقه التي تعني أدنى مستوى من الفقر حيث لا يتمكن الناس من إعالة أنفسهم على الإطلاق أو حتى الحصول على الحد الأدنى المتفق عليه من دون مساعدة خارجية وذلك ما يجعل إعالتهم فرضا على المجتمع وما يعقبه من وجوب تحديد حد أدنى من المعيشة بحيث أن من يقل مستواه عن ذلك الحد يحق له طلب المساعدة العامة [2] .

وهناك من عد الفقر نتاجا حتميا للرأسمالية نظرا لما تنطوي عليه من خلق تفاوت واستغلال ، وهناك من عده نتاجا عرضيا لدولة الرفاهية Welfare State وسماه فقر الرفاهية.

أما على الصعيد ألتنظيري فقد رجع الفكر (الفيبري) الذي فسر الرأسمالية تفسيرا مزدوجا ردا على النظرية الماركسية وهو أن أصلها ديني وإنها نتيجة لتراكم الادخار أي إن الأغنياء لم يحصلوا على أموالهم إلا بعد أن ((حرموا)) أنفسهم وادخروا ثم استثمروا مدخراتهم [3] .

وقد عد الفكر الغربي الفقر بطالة ونقصا في الدخل يتحمل الفقراء مسؤوليته ، بل إنه حمل الفقر مسؤولية كثير من الجرائم والمشكلات الاجتماعية . بينما عدت الماركسية الفقر دافعا للسرقة والبغاء والجرائم الأخرى والتي نجحت في تحويل الاهتمام المعاصر بالبحث في ظاهرة الفقر على نطاق واسع للإجابة عن مشكلات الفقراء وتطلعاتهم وأدى الربط بين العوامل الداخلية والفقر إلى تأصيل نظرية التبعية وظهور مفاهيم جديدة مثل تأنيث الفقر والتنمية الضائعة كذلك أمكن الربط بين ظواهر التصنيع والتحضر والهجرة وبين الفقر[4] .

إن التعريف الذي تستند إليه دراسات الفقر الراهنة في برنامج العمل الدولي للفقر هو تعريف الاقتصادي (إمارتيا سن) للفقر المنطلق من مفهوم القدرة وتفسير أسباب الفقر بعوامل مؤسسية، فالفقر هنا لايقاس بالدخل المنخفض أو المنفعة المتدنية أو تلبية الاحتياجات الأولية من سلع محددة وإنما يعبر عن فشل في القدرات[5].

وبالتالي فإن ديناميكية الفقر توضحت من خلال رسم مفاهيم القدرات والمؤهلات التي تلقت دعما من خلال تعريف (إمارتيا سن) للفقر التي تفسر القابلية ((بأنها حرية الأشخاص للوصول إلى نوع من الحياة اللائقة مثل الوظائف الاجتماعية وتعليم أفضل وصحة أفضل وطول عمر)). أما تقرير التنمية عن العالم ((World Development Report)) لعام 1980 فقد

عرف الفقر المطلق بتشخيصه من خلال سوء التغذية والأمية والإمراض ليكون أدنى من مستلزمات العيش اللائق أو المعقول . إن هذا التعريف لايشير إلى الدخل والإنفاق ، بل يركز على الرفاهية من خلال الحالة الغذائية واكتساب التعليم والحالة الصحية بالرغم من أنّ الدخل يكون هاما لتحقيق هذه النتائج [6] . أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فقد استعمل دليل الفقر البشري (H P I) وبين أن الفقر يعني إنعدام الفرص والخيارات التي تعد أكثر من أساسية بالنسبة إلى تنمية رأس المال البشري (Human Capital)

أما في إطار صناع السياسة فإن الفقر يمثل الخيارات والفرص التي غالبا ماترتبط مع بعضها مقارنة بانخفاض الدخل وهذا يعني أن الفقر يجب مخاطبته من الاتجاهات كافة وليس من خلال الدخل وحده . لذلك فإن تقرير التنمية البشرية لعام 1997 قدم مؤشر الفقر البشري (HPI) ((Human Poverty Index)) في محاولة لجمع المزايا المتباينة من الحرمان للأفراد لغرض الوصول إلى حكم متكامل حول إطار الفقر ومداه في أي مجتمع . وإن هذا المؤشر الذي يمثل مستوى المعيشة يتمثل في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي المعدل[7] . وهذه الرؤية الدولية للفقر ، محاولة لتعريف إجرائي متعدد المؤشرات يتجاوز التحديد الاقتصادي الضيق دون أن يهمل الدخل وعملت على تحقيق هدفين متلازمين هما :

1- عالمية التعريف على نحو يمكن تطبيقه على دول العالم بإختلاف مستويات ومراحل تطورها وظروفها .

2- إمكانية القياس والمقارنة بين الدول .

أما في إطار المناهج الحديثة لتحديد مفهوم الفقر فقد قدم البنك الدولي دراسة في عام 1995 حول تقييم الفقر باستعمال مصادر متنوعة لتشخيص الأسباب البنيوية له، وهذا الوصف يبين الأهمية التفسيرية للفقر ، ليس لمجرد كونها حالة ، بل لأنها مرتبطة بشعور إنساني يتمثل بالضعف[8] . أما الرؤى الأخرى في إطار المفاهيم الحديثة للفقر فيتمثل في نقص المشاركة في إتخاذ القرار سواء كان هذا النقص في إدلاء الأصوات أم في الحقوق السياسية الذي يوصف بأنه شعور بالضعف ويصفه البعض بالميزة الجوهرية للفقر .

إن الشعور بالضعف أو سهولة التأثر يمتلك جانبان :

أ - خارجي يتمثل بالتعرض للصدمات أو الضغط والمخاطرة .

ب - داخلي يتمثل بضعف الحماية الذي يعني نقص وسائل التغلب على المشكلات دون خسائر .

أما الوجه الآخر فقد تمثل بإطار الاستبعاد الاجتماعي والاتكالية والعزلة Isolation من خلال نقص الروابط الاجتماعية للعائلة والمجتمع وبشكل عام مع المجتمع الذي ينتسب إليه الفرد . وتنبثق من هذا المفهوم أبعاد اقتصادية واجتماعية ليس فقط من خلال فرص المشاركة

في توليد الدخل أو المشاركة في سوق العمل والخدمات العامة ، بل لتمتد إلى القرارات التي من شأنها أن تؤثر في حياتهم .

بينما أكدت قمة التنمية الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاكن من 6-12 آذار 1995 بأن ((الاحتياجات الإنسانية مترابطة ترابطا وثيقا وتشمل التغذية والصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم والعمالة والإسكان والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية)) [9] .

وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من نمو حضاري سريع توسعت مساحة الفئات المدنية التي تشغل مساحة واسعة ضمن الخريطة الطبقية لمدن البلدان النامية وهذه الفئات تتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش والاستغلال.

وفي هذا الصدد فرق تقرير التنمية البشرية لعام 1997 بين المفهومين بربط الفقر بالأفراد وربط التخلف بالمنظور الكلي ليوضح التناقض بين التنمية البشرية والفقر البشري وهذا بدوره عكس طريقتين مختلفتين لتقويم التنمية وهما : المنظور المتكتل أو المجموعي الذي يركز على التقدم المتحقق من قبل المجتمع ، أغنياء وفقراء ، في حين تناقض وجهة النظر البديلة في إطار المنظور ألحرماني الذي يتم فيه تقويم التنمية بالطريقة التي تعيد تحسين أوضاع الفقراء أو المحرومين في كل مجتمع [10] .

أما في إطار العمل الحديث الذي قدمه (Partha Dasgupta) في عام 2001 فقد أوجد أرضية للعمل الذي قدمه أمارتيا سن (A. sen) حول التفكير أو الاهتمامات المتعلقة بالحرية والحاجة إلى أن تؤخذ بنظر الاعتبار لدى التفكير بنوعية الحياة ، بعدّ الحرية جزءا من الرفاهية . في حين يضيف أمارتيا سن أهمية إحتضان الأخلاق في إطار تحديد الفقر.

ويقترح البعض تعريفا شاملا بأبعاده المجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وهذا الشمول يؤكد مايأتي :

أولا – إن الفقر مفهوم فردي – أسري – اجتماعي – مؤسسي .

ثانيا – إن مؤشراته الواقعية لاتقتصر على الدخل أو مستوى المعيشة بل تتعدى ذلك إلى جوانب حياتية واجتماعية ونفسية متداخلة تقابلها قدرات معينة .

ثالثا – إن هذه القدرات تتجسد في :

أ / حاجات ينبغي اشباعها .

ب / قدرات يمكن أن تشبع كل أو بعض تلك الحاجات .

وعليه يمكن القول : إن تعاظم قدرات التكوين يؤدي إلى تعاظم قدرات التمكين ، بمعنى أن كلا منها يشكل قيمة مضاعفة للآخر ومن ثم يمكن تعريف الفقر طبقا للمعاني المشار إليها ، وفي ضوء تعريف الأمم المتحدة للفقر ((بكونه نقصا في القدرة الفردية (الإنسانية) والمجتمعية (المؤسسية))) [11].

ثانيا : البيئة المؤاتية للفقر :

هناك سمات عامة أمكن تشخيصها في عدد من البلدان النامية أو مراحل نمو سابقة في البلدان الصناعية ومواقع جغرافية يمكن أن تكون بيئة مؤاتية للفقر وهي [12] :

1- احتمالات وقوع الفقر تتزايد في الريف عنها في الحضر لتمتع سكان الحضر بالخدمات العامة المكملة لاحتياجات الفرد الأساسية [13] .

2- تزداد احتمالات الفقر بين الأسر التي تعيلها النساء والأسر التي يعيلها متقاعدون وكبار السن.

3- تزداد احتمالات الفقر في اقتصاد تتراجع فيه الدولة عن وظائف التشغيل أو الدعم أو الإنفاق الاستثماري.

4- محدودية القطاع الخاص وضعفه وانخفاض تراكم رأس المال وانخفاض الإنتاجية.

5- هناك مؤشرات أخرى ترتبط بالبطالة أو العمالة .

إن المحددات الرئيسة للفقر يمكن حصرها بالعوامل الآتية [14] :

1- العوامل السكانية. 2- العوامل الاقتصادية .

3- العوامل السياسية . 4- العوامل التربوية والثقافية

المبحث الثاني

مظاهر العولمة وآثارها على الفقر في البلدان النامية

<u>أولا</u> : مفهوم العولمة والعوامل التي ساعدت في إتساعها :

يعيش عالم اليوم ظاهرة العولمة ، والعولمة مفهوم متعدد الدلالات ومختلف المعاني ، وعمومية استعمال هذا المصطلح تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له يتمتع بقبول عام .

وبالرغم من صعوبة تحديد مفهوم شامل ومانع جامع للعولمة ، إلا أنه يمكن القول : إن العولمة هي ((عالم القرية الصغيرة)) ، أو هي حركة متدفقة ثقافيا وسياسيا وتكنولوجيا[15] .

ومنهم من يرى بأنها تعني إندماج أسواق المال في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ((Direct Investments)) وإنتقال الأموال والقوى العاملة والثقافة والتقانات ضمن إطار من حرية الأسواق ، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى إختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وتمثل الشركات متعدية الجنسية((Multinational Cooperation)) العنصر الأساس في هذه الظاهرة [16] .

ونخلص من ذلك كله إلى أنه من الصعوبة وضع تعريف دقيق ومحدد ومتفق عليه لهذه الظاهرة ، إلا أننا أثرنا إعتماد التعريف الآتي الذي يتفق وموضوع البحث , إن العولمة (Globalization) هي ظاهرة اقتصادية تتبنى العقيدة الرأسمالية ، أدواتها المنظمات الدولية

(منظمة التجارة الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي)هدفها الهيمنة على اقتصاد العالم النامي سواء بالاستجابة لها طواعية أم بالحروب مباشرة أو بالنيابة أو بالانقلابات العسكرية ، أي أن الرأسمالية تجدد نفسها للاستحواذ على الموارد والتحكم بمصائر الشعوب من خلال تبني عقيدتها، ينتج عنها فقر مدقع في عالم فقير وثراء فاحش في عالم غني.

وقد تظافرت عوامل عدة على خلق واتساع ظاهرة العولمة ، ومن بين هذه العوامل[17] :

1- تكنولوجيا المعلومات[18] . 2- التكتلات الاقتصادية .

3- منظمة التجارة الدولية WTO . 4- التحالفات الستراتيجية لشركات عملاقة .

5- الشركات العالمية [19] .

6- تزايد حركة التجارة والاستثمارات العالمية [20]

ثانيا : آثار العولمة في الفقر من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة :

شهدت البيئة الدولية ظهور العديد من المتغيرات الدولية تمثلت في التطور العلمي والتكنولوجي الذي تزامن مع تأسيس إتفاقية الكات (GAAT) الأمر الذي جعل الأسواق الوطنية غير قادرة على إستيعاب ماتنتجه القدرات التقنية الجديدة ولاسيما في ظل التنافس الكبير الذي حصل بين البلدان الرأسمالية المتقدمة الذي أدى إلى ظهور الشركات متعددة الجنسية وغزوها لأراضي الغير لتسويق منتجاتها وبالتالي جعل العالم سوقا لمنتجاتها المختلفة .

لقد تظافرت العوامل المتأتية من معطيات البيئة الدولية مع الأسباب التي تهيأت داخل البلدان النامية نفسها عبر حصيلة من تجاربها التنموية في تكوين إتجاه متنامي لهذه البلدان نحو إتباع السياسات الناتجة عن هذه المتغيرات التي حصلت في البيئة الدولية من خلال إتباعها لسياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي ، وكان لهذه السياسات أثر واضح وكبير على ظاهرة الفقر في هذه البلدان يمكن إيضاحها من خلال استعراضنا لأهم مظاهر العولمة التي طبقت في هذه الدول :

1. الخصخصة Privatization [21] . أن تفاوت دوافع الخصخصة سيؤدي بالضرورة لتفاوت مماثل في الأهداف التي تسعى لتحقيقها وفي مقدمة ذلك[22]:

أ- توفير وتشجيع أجواء المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات الوطنية لتحقيق خدمة أفضل وسلعة أجود وسعر تنافسي .

ب- تحفيز واستقدام رؤوس الأموال الأجنبية.

ج- استقطاب رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج.

وعليه فقد انتهجت الكثير من البلدان النامية نهج اقتصاد السوق وتبني برامج الخصخصة في مدة الثمانينات من القرن الماضي، إذ تم بيع عدد من المشاريع الكبيرة فيه ، وفي مصر نجد

أننسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بلغت أكثر من (81 %) للمدة (1998 – 1999) [23] .

فإن العولمة باستعمال واحدة من أهم أدواتها وهي الخصخصة تكون سببا في تكدس المال بأيدي فئة محدودة من الناس ، ففي أمريكا (التي تقود فكرة العولمة) وجد أن (10 %) من سكانها يمتلكون (50 %) من مجموع الثروة بينما يمتلك حوالي (80 %) من السكان أقل من (8 %) من تلك الثروة [24] . وهذا النمط الاقتصادي في التوزيع يصدر عبر العولمة إلى جميع أنحاء العالم عن طريق امتلاك رأس المال الخاص العالمي

2 – تحرير الاستثمارات الأجنبية :

يعد رفع القيود عن الاستثمارات الأجنبية بأنواعها المختلفة (المحفظية والمباشرة) طويلة وقصيرة الأجل واحدة من أهم مظاهر التحرر المالي ومن أبرز الأنشطة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية . وبالتالي فإن الحديث عن الاستثمارات الأجنبية ولاسيما المباشرة منها يعني الحديث عن الشركات متعدية الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي ، حيث أضحت هذه الشركات اليوم الموجه الأساس للنشاطات الاقتصادية الدولية ، والمستفيد الأول منها ، إذ عمدت إلى تدويل الإنتاج وعولمته عبر تصدير رأس المال الصناعي الإنتاجي بعد أن كانت الاستثمارات الأجنبية الكلاسيكية تركز على الاستثمار في القطاع الأولي(مناجم وإستخراج) وإلى حد ما في المواصلات والزراعة ، مع كل متطلبات الاستثمار الجديد من مؤسسات مالية و مصرفية ودعائية واتصالات وخدمات ، أي الانتقال من التبادل التجاري غير المتكافئ مع دول الأطراف إلى الإنتاج فيها [25]

3– تحرير التجارة الخارجية :

بدأ التوجه نحو تدويل التجارة الخارجية أكثر وضوحا منذ قيام منظمة التجارة العالمية التي تضم لغاية عام (2005) نحو (149) دولة تمثل الدول النامية فيها كثر من الثلثين ، وقد أصبحت أحدى الأسس التي يقوم عليها اقتصاد السوق وقاعدة من قواعد العولمة, وتقوم منظمة التجارة العالمية تلك القوة الفاعلة التي تحتل موقعا متميزا إلى جانب المنظمات المالية والدولية القائمة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ، بفرض شرط فتح الأسواق أمام السلع الأجنبية لقبولها كعضو ينضم إلى المنظمة [26] .

إن إرتفاع مساهمة دولة ما في التجارة الخارجية قد يؤدي إلى الارتفاع بمعدل نمو ناتجها الإجمالي عن طريق ما تسمح به التجارة من توسيع نطاق السوق وارتفاع درجة تقسيم العمل ، لكنه في الوقت نفسه قد لايترك نمط توزيع الدخل على ما كان عليه بل وقد يزيد من درجة الفقر لشرائح واسعة من السكان ، وذلك لأن موارد الدولة الاقتصادية قد توجه نتيجة

لارتفاع درجة المساهمة في التجارة الدولية من إنتاج تلك السلع التي تمثل سلع استهلاك هامة للفقراء إلى إنتاج سلع التصدير ، والحالة الأخرى هي عدم تأثر توزيع الدخل بشرط أن لايؤدي التغير في هيكل الإنتاج إلى تغير في توزيع ملكية الموارد التي تغير نمط تخصيصها ، أو إلى التغيير في النسبة بين الطلب على العمالة والطلب على رأس المال .

4- الانفتاح الاقتصادي وأثره على الفقر :

قبل التطرق لأهم الآثار التي يتركها الانفتاح الاقتصادي على الفقر في البلدان النامية التي اتبعت سياسة فتح اقتصادها على العالم الخارجي ، لابد من الإلمام بماهية هذا المفهوم وماهي أركانه والأوجه التي يشملها .

بدءا لابد من القول إن مفهوم الانفتاح الاقتصادي هو مفهوم يحتوي جميع المفاهيم السابقة التي تطرقنا إليها في هذا المبحث ، وعليه فهناك من يرى إنه إتجاه تنموي بديل جاء نتيجة لإغفال التجارب التنموية لأهمية ازالة القيود عن – الاستثمار الوطني والاجنبي – وتمكينه من أن يأخذ دوره في العملية الاقتصادية وبالتالي فإن هذا المفهوم يؤكد على حقيقة موضوعية وقانونية مؤداها عدم إمكانية إهمال أثر العلاقات الاقتصادية الخارجية على تطور أي بلد من البلدان ، حتى المتقدمة منها ،وإن التنمية لايمكن أنْ تتحقق بالانغلاق على العالم الخارجي وكذلك لاتتحقق بالانفتاح السلبي وإنما بالانفتاح الايجابي الفاعل [27] . وبهذا فإن المفهوم يشير إلى أهمية تحرير الاستثمارات الأجنبية وإعطاء مجال للقطاع الخاص المحلي للمشاركة في العملية الاقتصادية .

المبحث الثالث

الستراتيجيات والسياسات المتبعة للإقلال من الفقر في البلدان النامية

أولا : سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر :

يمكن النظر إلى سياسات الإقلال من الفقر إلى أنها إجراءات تهدف إلى التأثير في مختلف المتغيرات التي تحد من درجة تفشي أو عمق الفقر ، وهذه السياسات والستراتيجيات تشمل السياسات السعرية كذلك هو الحال في السياسات التي تقدم دعما مباشرا للسلع الغذائية ، ومجموعة السياسات الدخلية (كما هو الحال في التحويلات العينية والنقدية) ، ومجموعة السياسات الأجرية وسوق العمل (تحديد الأجور الدنيا وتوفير مجالات التدريب والتأهيل) ، ومجموعة سياسات الإنتاجية كذلك هو الحال في (تحديد أسعار الصرف وأسعار الفائدة والسياسات الائتمانية والإصلاح الزراعي) .

ويتوقع من الناحية التحليلية أن تؤثر السياسات الاقتصادية التجميعية التي عادة تتبعها الحكومات لأغراض التثبيت الاقتصادي في المدى القصير على الفقر بطرق مباشرة وأخرى

غير مباشرة . تؤثر الطرق المباشرة أساسا على واقع سياسات التشغيل (تخفيض العمالة في القطاع العام بإنهاء خدمات العاملين) أومن خلال التأثير على دخول العاملين من خلال إلغاء الدعم على السلع والخدمات وإلغاء أنظمة التحويلات الائتمانية المختلفة ، أما القناة غير المباشرة فتتمحور حول سياسة الإنفاق الحكومي وتشمل أيضا الطلب التجميعي على السلع والخدمات والعمالة ومعدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي [28] .

ثانيا : الإصلاحات الاقتصادية ودورها في خفض الفقر .:- منذ أن بدأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعوة إلى سياسة التثبيت الاقتصادي (Economic Stabilization) وبرنامج التكييف الهيكلي (Structural Adjustment Programs) في الدول النامية منذ مايقرب من عشرين عاما ، دأبت هاتان المؤسستان الدوليتان على فتح باب المناقشة على أثر هذه السياسة وتلك البرامج في أحوال الفقراء ، وزاد ذلك بالأخص في الأعوام العشرة الماضية ، فمنذ أواخر الثمانينات عقد مؤتمر بعد آخر وندوة بعد أخرى وصدرت التقارير المتتالية من هاتين المؤسستين لمناقشة ما إذا كان أصحاب الدخول الدنيا في الدول الأقل نموا سوف يلحقهم النفع أو الضرر من وراء هذا ((الإصلاح الاقتصادي)) وما الذي يمكن عمله للتخفيف مما قد يلحق بالفقراء من أضرار [29] .

بعد نشر تقرير البنك الدولي لعام 1990 حول الفقر الذي يهدف إلى المساعدة في خفض الفقر وتحسين مستويات المعيشة من خلال ستراتيجيات التنمية الشاملة وهو يخضع لثلاث ستراتيجيات [30]:

1- سياسات تحفيز النمو واسع القاعدة من خلال زيادة الإنتاج والاستخدام وتوسيع الفرص الاقتصادية للفقراء .

2- العنصر الثاني يتمثل بالوصول إلى الخدمات الاجتماعية ولاسيما التعليم الأساسي والعناية الصحية الأولية والتغذية التي يمكن أن تحسن الأوضاع المعيشية للفقراء وزيادة قدرتهم على الاستجابة لفرض كسب الدخل الناجم عن عنصر الاقتصاد

3- أما العنصر الثالث فيتمثل في برامج الأمان الموجهة للفقراء الذين تضرروا من برامج التكييف الهيكلي ولم يحصلوا على فرص لكسب الدخل .

ثالثا : جهود المنظمات الدولية في خفض الفقر :

شهدت المدة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي عودة الاهتمام بقضايا القفر على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص ، وقد عبر عن هذا الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر في إطار مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها في مختلف المجالات .

تأسيسا على ذلك بدأت الأمم المتحدة بمعالجة الفقر ضمن الاستراتيجية الاقتصادية البحته ، فقد تضمنت الاستراتيجية الدولية للتنمية في عقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية لسنة 1990 فصلا خاصا عن القضاء على الفقر والجوع ، ثم تطورت المعالجة ضمن تقارير التنمية البشرية التي صدرت عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التي تزامنت مع انعقاد عدة مؤتمرات عالمية في التسعينات تناولت موضوع الفقر في برامج العمل الصادرة عنها [31] .

وفي صدد تقارير التنمية البشرية نجد أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بدأ منذ التسعينات بإصدار تقارير سنوية عن التنمية البشرية ، تتناول كل سنة موضوعا محددا يعالج بعمق موثق أحد جوانب التنمية البشرية ، فقد عالج تقرير عام 1995 ظاهرة تأنيث الفقر انطلاقا من أن الفقر يمس الفئات الضعيفة التي تتمثل بالنساء والأطفال .

شهد عقد التسعينات انعقاد عدة مؤتمرات دولية تناولت موضوع الفقر في برامج العمل الصادرة عنها ومنها الآتي [32]:

1- القمة العالمية للطفولة عام 1990 واعتمد خطة عمل تناولت موضوع تخفيف وطأة الفقر وتنشيط النمو الاقتصادي .
2- القمة العالمية للأرض – حول البيئة والتنمية – عام 1992.
3- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993 واعتمد إعلانا وبرنامج عمل.
4- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994.
5- القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاكن عام 1995 .
6- أما لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد حددت أهداف القرن الحادي والعشرين في عام 1996 وعرفت في وقتها بالأهداف الدولية للتنمية[33] :

1- الرفاهية الاقتصادية وتتمثل في خفض نسبة السكان الذي يعيشون في فقر مدقع إلى النصف حتى عام 2015 .
2- التنمية الاجتماعية من خلال انجاز التعليم الابتدائي لجميع الدول حتى عام 2015 ويتضمن هذا الهدف تعميم التعليم الابتدائي والثانوي (أي تمكن الأطفال بناتا وأولادا إكمال التعليم) وتخفيض معدلات الوفيات للأطفال الرضع والذي تحت سن الرابعة بنسبة (2 / 3) وللأمهات بنسبة(3 / 4) حتى عام 2005.
3- ضمان الحصول الشامل على الخدمات الصحية والبيئية من خلال تطبيق ستراتيجية قومية للتنمية المستدامة بحلول عام 2015 .

رابعاً : الشروط الموضوعية لفعالية توجهات الأمم المتحدة لمكافحة الفقر والتحديات التي تواجهها لمعالجة موضوع الفقر بصورة فاعلة لابد من توافر بعض الشروط الموضوعية التي يمكن تشخيصها بالجوانب الآتية[34] :

1- أهمية توافر بيئة سياسية دولية تعد القضاء على الفقر إلتزاما دوليا على الدول كافة.

2- إن موضوع القضاء على الفقر يجب أن لايتوقف في جهود الأمم المتحدة وخطابها السياسي وقرارات الهيئات التابعة لها على الفقر الذي يصيب الفرد والجماعات.

3- إن العولمة التي تبشر بها أجهزة الأمم المتحدة ، أصبحت تشكل عاملا سلبيا في القضاء على الفقر.

4- ضرورة معالجة موضوع القضاء على الفقر من منظور حقوق الإنسان بصورة شاملة ومنسقة مع أجهزة الأمم المتحدة كافة المعنية بالقضاء على الفقر ولاسيما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

4- التنسيق المتكامل بين اللجان المعنية برصد وتقييم تطبيق برامج العمل الصادرة عن المؤتمرات العالمية حول موضوع القضاء على الفقر ، وتواجه جهود الأمم المتحدة للقضاء على الفقر مجموعة من التحديات ، ويمكن تشخيص هذه التحديات بالآتي :

1-التحديات الناجمة عن البيئة السياسية الدولية الراهنة :

أ - العولمة وآثارها السلبية على مكافحة الفقر [35]

ب- العقوبات الدولية ومساهمتها في انتشار الفقر.

ج- انتهاكات القانون الدولي بالمساس في سيادة الدول والشعوب والآثار الخطيرة للنزاعات المسلحة على تفاقم الفقر.

2- التحديات الناجمة عن عدم إكمال العناصر الموضوعية الأساسية لتطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

أ - إن العناصر الموضوعية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومن بينها القضاء على الفقر.

ب - الوصول الى تحقيق التعليم الابتدائي على مستوى العالم .

الاستنتاجات والمقترحات :

أولا : الاستنتاجات :-

من خلال ما تقدم يمكن أن نستنتج الأتي :

1- إن مفهوم الفقر ينطوي على رؤى وإبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وبيئية - ولا يمثل حالة من الحرمان المادي كما تصفه المفاهيم التقليدية للفقر بل يتجاوز ذلك ليتمثل بالجانب

النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر فضلا عن الانعزال والاغتراب الناجمين عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي وكذلك الإتكالية وضعف القدرة على أتحاذ القرار والمتمثل بالحقوق السياسية وانعدام الأمن والاستقرار كما تصفه المفاهيم الحديثة .

2- إن ستراتيجية خفض الفقر بوصفه أساسا للمساعدة لا تستدعي نمو في الدخل والثروة من الناحية الأيديولوجية فحسب ، بل تحسن في حياة الناس من التغلب على الإشكاليات غير النقدية وغير الملموسة للفقر والتي تتمثل في محاور رئيسة ثلاث : الرفاهية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية واستدامة البيئة والتنمية الإنسانية .

3- إن القواعد الجديدة للعولمة والجهات التي تصنع هذه القواعد تركز على اندماج الأسواق العالمية متجاهلة احتياجات الناس ، ففي هذه الأسواق العملية تتركز القوة ويهمش فقراء البشر وفقراء البلدان .

4- تساعد الابتكارات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات على انتشار ظواهر التحيز والاندماج العالمي لمصلحة الأعمال الماهرة أي زيادة في سلبية ودرجة تهميش فئات غير المتعلمين وغير المدربين .

5- يمكن أن تؤدي العولمة إلى الآثار التالية على الاقتصادات النامية :

أ- تؤدي إلى اختفاء صناعات محلية ناشئة وقديمة لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة التي تمتاز بانخفاض في تكاليف الإنتاج ، بالإضافة إلى البطالة الكبيرة التي سوف تحصل في قطاع الصناعة في هذه البلدان .

ب- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ولاسيما المواد الغذائية المستوردة التي تحتاجها البلدان النامية .

ج- زيادة معدلات البطالة وارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) وبالتالي زيادة معدلات الفقر وتدهور المستوى المعيشي .

هـ - الإسهام في تحقيق حدة التفاوت في توزيع الدخول من خلال حصول العاملين في النشاطات الهامشية في الدول النامية التي ترتبط بعمليات الاتجاه نحو العولمة بشكل مباشر على دخول أكبر قياسا بالدخول التي تتحقق في النشاطات الاخرى غير المرتبطة بها بصورة مباشرة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقرا .

و - الإضرار بالفئات الأقل دخلا في الدول النامية من خلال ضعف دور الحكومة الداخلي ، الذي يمكن أن يتضمن إعانات ودعم يتيح لهذه الفئات ارتفاعا في دخولها الحقيقية . مما يعني إسهامها في تراجع قدرة الدولة على صنع وتنفيذ قراراتها الاقتصادية .

ي – إن انخفاض الإيرادات العامة من الرسوم الكمركية ، الناتج عن إلغاء الرسوم الكمركية التي تنادي بها العولمة ، يؤدي إلى عجز في الميزانية العامة ، وبالتالي تلجأ إلى بديل لسد هذا العجز وهو زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وبالتالي ينخفض الدخل الفردي .

6- إن الفقر بوصفه ظاهرة هي أعلى في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة ، وتستفحل بشكل أكبر في البلدان الأقل نموا مقارنة بالبلدان حديثة التصنيع ، وضمن البلد الواحد تكون ظاهرة الفقر أكثر انتشارا في الريف مما في المدن والمناطق الحضرية وتقل مع ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض عدد أفراد الاسرة والمعالين فيها .

ثانيا : المقترحات :-

1- اعتماد إطار التنمية الشاملة من خلال توسيع قاعدة المشاركة لتضم كل من له علاقة في صياغة وتنفيذ سياسة المساعدة في خفض الفقر .

2- استراتيجيات خفض الفقر تتطلب أن تكون منسجمة مع سياسات التنمية لكل بلد ، ومن ثم فإن خفض الفقر يكون عملية تدريجية ومستدامة لتوليد ستراتيجية ذات أمد بعيد ، التي تتطلب وضع الأهداف واختيار الأدوات لكل مرحلة .

3- إعادة هيكلة الإنفاق لدعم الفقراء والنمو الاقتصادي من خلال توفير الدعم للبناء التحتي وتنمية رأس المال البشري كالتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والمياه الصحية ، فضلا عن توفير شبكات الأمان الاجتماعي بالشكل الذي يخفف من المخاطر والصدمات للتقلبات في مستويات الدخل الناتجة عن تزايد معدلات البطالة .

4- لتخفيف معدلات البطالة المرتفعة لابد من اعتماد سياسة تشغيل جديدة ترتكز على تقديم قروض ائتمانية للأفراد أصحاب المشاريع الصغيرة أو أصحاب الشركات من القطاع الخاص التي تحتاج إلى دعم ، كذلك يجب العمل على رفع الكفاءة للعاملين وتطوير مهاراتهم إذ أنّ سوق العمل يحتاج إلى دعم .

5- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني مثل منظمات حماية المستهلك والعمل على إصدار تشريع لحماية المستهلك ، والحد من الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات التي تقدم للفقراء .

6- ارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال أو عدم تمكين الأطفال من التمدرس، أو التمدرس الجيد وبروز ظاهرة عمالة الأطفال، وظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد. وهذا يتطلب من الدولة إصلاح كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم بتنظيم ودعم الموارد البشرية والإعانات الاجتماعية على أحسن وجه.

المصادر :

(1) عبد المجيد ، أحمد فتحي . (2004) . أثر سياسات الاقتصاد الكلي في الفقر في بعض الـــدول الناميـــة. إطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة الموصل . ص 3 .

(2) حمزة , كريم محمد . (2000) . تطور مؤشرات الإطار ألمفاهيمي للفقر . بحث مقدم لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة . بغداد . ص 26 .

5- صلاح عبد الحسن ، (1999) .المفاهيم والتعاريف الإجرائية للفقر . مشروع إعداد خطة للتخفيف عن الفقر . وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . بغداد . ص 400 .

6- سترويل ، بيير. (1996) . من الفقر إلى الحرمان " مجتمع الاجرام أم مجتمع حقوق الانسان " ، ترجمة حسين شكري . المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (148) . حزيران . ص 23

7- قسم الدراسات الاجتماعية .(2000) . الفقر والغنى في الوطن العربي . ندوة علمية . بيت الحكمة . بغداد ص 3 .

8- Gillin G.L & Gillin J.P , An Introduction to sociology , N.Y , the Macnillan 1984 p 602-603 .

9- بدوي ، أحمد زكي . (1978) . معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت . ص 307 .

10- هلال ،جميل . (1997) .الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة . ألأسكوا . نيويورك . ص 2 .

11- شلال ، آمال . (2000) . دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى . بحث مقدم في ندوة لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة . بغداد . ص 134 .

12- World Bank , World development report , 1980 , p . 32

13- Kanbur , Ravi and Squire (1999) ((Lyn The Evaluation of Thinking about Poverty : Exploring The Interactions)) , September , p.1.

14- يوسف , اسيل . (2002) . الفقر وحقوق الإنسان . بحث مقدم لقسم الدراسات الاجتماعية في دار الحكمة. بغداد . ص 64 .

15- مصطفى، عدنان ياسين . (2002) . الفقر والمشكلات الاجتماعية . بحث مقدم لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة بغداد . ص156 .

16- World Bank , Human Development Report 1997 , p. 15

17- خان ، محمود حسن . (2001) . فقر المناطق الريفية في البلدان النامية وانعكاساته على السياسة العامة. سلسلة قضايا اقتصادية . صندوق النقد الدولي . ص 2 .

18- صايغ ، يوسف . (2000) . حال الأمة . مجلة المستقبل العربي . العدد (9) . ص 11 .

19- لازم ، حسون صويح . (2007) . تحليل اقتصادي للمستوى المعيشي لحضر العراق وفقا لمعالم منظومة الإنفاق الخطي الموسعة (ELES) للمدة (1976 – 1993) وأثر ذلك في مستوى الكفاية الاجتماعية . أطروحة دكتوراه . جامعة بغداد .كلية الزراعة . ص 20 .

20- عبد الله محمد , عبد الكريم . (2005) . ((العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة)) جمهورية مصر العربية . دراسة قياسية اقتصادية . مجلة الإدارة الاقتصادية . الجامعة المستنصرية ، العدد (56). ص 5 .

21- الشراح , رمضان علي وآخرون . (2000) .((التوقعات المحتملة للعولمة على القطاع المصرفي في دولة الكويت)) مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية ، الأردن . ص 141 .

22- الشيباني ، جمال نصر الدين الطيب . (2000) . العولمة مفهومها أسبابها وآثارها على التجارة للدول العربية . مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية . ص 331 .
23- الصبيح ,عبد الحميد مانع وآخرون . (2000) . العولمة وتأثيرها على المعايير المحاسبية الدولية وانعكاساتها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية . جامعة الزرقاء الأهلية . ص 347 .
24- السامرائي , قحطان وآخرون .(2000) . الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الدول النامية في ظل البيئة الدولية الجديدة مؤتمر الزرقاء . الأردن . ص 117 .
25- الحيالي ، رعد كامل . (2000) . التعاون الاقتصادي العربي والإسلامي في ظل العولمة . المؤتمر العلمي الأول لجامعة الزرقاء الأهلية .كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية . الأردن . ص 451 .
26- طاهر ، فوزي عبد الرزاق . (2000) . العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة . المؤتمر العلمي الأول لجامعة الزرقاء الأهلية . الأردن . ص 24 .
27- جوسيور،عدا .(1996) . شبكات الأمان الاجتماعي . تجربة البلدان العربية . البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة . دمشق .
28- أحمد ،عبد المجيد شهاب . (2006). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأقطار العربية الأقل نموا . دراسة تحليلية . مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية . مج (2) . العدد (4) . ص85 .
29- الشيباني ، جمال نصر الطيب . (2000). مصدر سابق . ص 339 .
30- علي ،علي عبد القادر .(2003). تقييم سياسات وستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية . بحث مقدم للمعهد العربي للتخطيط . الكويت . ص 4 .
31- رافاليون . (2002) . شبكة أمان انترنت . مجلة التمويل والتنمية . مجلد (39). العدد (2) .ص21.
32- علي ، علي عبد القادر .(2005) . مصدر سابق . ص 3 .
33- يوسف ، باسيل .(2000). الفقر وحقوق الإنسان. بحث مقدم لندوة في قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة.ص 66 .
34- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة . تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 . النسخة العربية . ص 127 .
35- International Conference on thePRSP Approach Washington DC . 2002 , p 16
36- علي ، علي عبد القادر . مصدر سابق . ص 6 .
37- يوسف ، باسيل . مصدر سابق . ص 77 – 78 .
38-Source :UN , Millennium Development Goals ,2007 .

((Globalization and its effects on the phenomenon of poverty in developing countries))

Haidar abdalamir Razzouk. Assistant teacher

Abstract

This study aims at analyzing the main contemporary challenges that faced the under developing counts presented by Globalization and its impact on the poverty phenomenon by using several indices such as inflation rate , unemployment , average growth of product , percapita income , expenditure on health and education as a ratio of G.D.P and foreign direct investments as a ratio of G.D.P .